



ملف: ندوة “مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني”

الدوحة - 14-15 تشرين الثاني/ نوفمبر

مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبل الصهيونية

نديم روحانا

ملف ندوة " ندوة مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني " (14 و 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015)

مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبل الصهيونية

نديم روحانا

سلسلة: ملفات

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني ومستقبل الصهيونية

نديم روحانا

مقدمة

تقدّم هذه الورقة خمسة ادعاءات/ مقولات في المشروع الوطني الفلسطيني والصهيونية ماضيًا ومستقبلاً، وتدّعي أنه صار من غير المجدي، وربما من غير الممكن، أن يُعرّف مشروعٌ وطنيٌّ فلسطينيٌّ جديدٌ، بمعزلٍ عن تصوّر فلسطينيٍّ متكاملٍ عن مستقبل الصهيونية في فلسطين. وتدّعي، أيضاً، أن معالم المشروع الجديد، أيّاً كانت، يُفترض أن ستحدّد موقفاً من مستقبل الصهيونية، وأنه من المهم أن يكون هذا الموقف واضحاً لا غموض فيه. وهذه الادعاءات هي:

أولاً: يدور الادعاء الأول حول التغيّر السياسي الفلسطيني في رؤية الصهيونية، أو، بنحوٍ أدقّ، التغيّر في الافتراضات السياسيّة حول الصهيونية، كما يمكن استنتاجها من المشاريع السياسية الوطنية الرسمية.

تاريخياً؛ رأت الحركة الوطنية الفلسطينية، ورأى الشعب الفلسطيني في مجمله، الصهيونية حركةً كولونياليةً استيطانيةً، تهدف إلى استلاب الوطن الفلسطيني من أصحابه الأصليين، وإقامة دولة لشعب آخر من المستوطنين القادمين من أوروبا أساساً، ومن أماكن أخرى في العالم. وعلى أرض الواقع طبّقت الحركة الصهيونية، قبل قيام دولة إسرائيل وبعده، سياسات كولونيالية استيطانية على الجزء من فلسطين الذي أُقيمت عليه إسرائيل، ثم على كامل الوطن الفلسطيني لاحقاً. واعتمدت الإستراتيجية الإسرائيلية، تلقائياً، على سياسات تُميّز الاستعمار الاستيطاني؛ مثل الاستيلاء على الأرض، وطمس هويّة الوطن وتاريخه وسكانه الأصليين،

والتحكّم فيهم بأساليب مختلفة؛ قانونية، ودستورية، وسياسية، وغيرها.

تعاملت الحركة الوطنية الفلسطينية، بعامّة، مع المشروع الصهيوني وإسرائيل، حتى منتصف السبعينيات، سياسياً وفكرياً وثقافياً، بوصفه مشروعاً كولونياً استيطانياً. غير أن السبعينيات من القرن الماضي شهدت تحوُّلاً مثيراً للاهتمام؛ إذ بينما استمرّ الحقل الثقافي الفلسطيني ممثلاً للوعي الشعبي، بقي يعامل الصهيونية بوصفها مشروعاً استيطانياً لا يستحق أن ينال الاعتراف بشرعيته من سكان الوطن الأصليين. حدث تحوُّلٌ في الحقل السياسي يخص هذا الأمر؛ فمنذ طرح برنامج "النقاط العشر" وأقرّ سنة 1974، ومنذ القبول الفلسطيني المبطن أولاً، ثم القبول العلني في نهاية الثمانينيات بحلّ الدولتين، شهد الحقل السياسي، من القيادات والنخب، تحوُّلاً براديجمياً عميقاً الأثر، صار به الصراع، بين الحركة الوطنية الفلسطينية وبين الصهيونية، صراعاً بين حركتين قوميتين. ولئن لم يكن الانتقال البراديجميّ حاداً وصريحاً، فإنه تم انحسار براديجم الصراع الكولونيالي، وأخذ الصراع القومي يحلّ محله بالتدرّج.

وكما انحسر براديجم الصراع الكولونيالي في الحقل السياسي؛ انحسر، أيضاً، في الحقل الأكاديمي والفكري. ونلاحظ، مثلاً، قلة الأبحاث الأكاديمية الفلسطينية والعالمية في تلك الفترة التي حلّت الصراع من منظور كولونيالي استيطاني.

ويحسن التنبه إلى أن الحقل الثقافي والوعي الشعبي لم يوافقا الحقل السياسي في هذا التغيير. وقد وصل البراديجم الذي يعتمد الصراع بين حركتين قوميتين إلى طريق مسدود؛ لأن الحلول التي يقود إليها هذا البراديجم لا تلائم الصراع الكولونيالي الاستيطاني.

ثانياً: يقود الاختلاف البراديجميّ إلى مسارات سياسية مختلفة؛ فإذا كان براديجم الصراع القومي يقود، بطبيعة الحال، إلى حلول تعتمد تقسيم الأرض المتصارع عليها، فإن المفاوضات على تقسيم الوطن، تصبح، حينئذٍ، أداة مركزية من أدوات حلّ الصراع. وتأتي كل حركة من الحركتين القوميتين المتنازعتين على الأرض ذاتها بمطالبها المشروعة، وتجرى المفاوضات حول حدود التقسيم، والترتيبات الحدودية والأمنية، وطبيعة العلاقات المستقبلية، والتعاون، ومسائل اللاجئين، ومعالجة مصادر مشتركة ... إلخ.

في الواقع، أتى القرار المعروف بـ "قرار التقسيم"، في هيئة الأمم المتحدة سنة 1947، من رحم هذه المنظومة التي رأت في الصهيونية حركةً قوميةً، تبحث عن تحقيق مصيرها في وطن لها، وتعبّر عن ذاتها في دولة.

من المهم أن نشدد هنا على أن منظومة الصراع القومي تقود بالضرورة إلى ما سُمّي، في الخطاب السياسي وأدبيّاته، بحلّ الوسط التاريخي (Historial Compromise).

إن حل الوسط التاريخي، بحسب هذه المنظومة، هو في الواقع حلٌّ وسطٌ بين الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، وبين الصهيونية؛ أي أن حلّ الدولتين الذي كان من المفروض أن تقود إليه هذه المنظومة، هو دولة فلسطينية بكل القيود والتحديات، ودولة صهيونية في أيديولوجيتها. وبينما كان الجانب الفلسطيني يعلم ذلك لكن يتجنّب أن يناقش مسألة هوية الدولتين، طالب الجانب الإسرائيلي بذلك صراحةً. وقد أدّى الفلسطينيون، في إسرائيل، دور "المخرب" في هذا الموضوع، عندما طلبوا من السلطة الفلسطينية، جهازًا، عدم قبول هذا المطلب.

يترتب على منظومة الصراع الكولونيالي الاستيطاني برنامجٌ سياسيٌّ، يختلف تمامًا عن برنامج تقسيم الوطن بين أصحابه الأصليين والمجموعة المستوطنة، ويترتب عليه تبني أسسٍ نفسيةٍ سياسيةٍ، تختلف، جوهريًا، عن أسس منظومة الصراع القومي الذي وصل إلى مرحلة التفاوض.

إذا رأينا أن جوهر الصراع هو بين حركة كولونيالية استيطانية؛ قامت بسلب وطن من سكّانه الأصليين، وبين حركة تحرر، فيترتب، إذًا، على برنامج العمل السياسي تطوير مشروع وطني يعتمد على تحرير الإنسان الفلسطيني من قيد الاستعمار الاستيطاني؛ بإنهائه وإنهاء الامتيازات التي يتمتع بها الكولونياليون، وتطوير برنامج عمل تحرريّ، يقوم في جوهره على التحرر الإنساني والاجتماعي والسياسي بإنهاء النظام الكولونيالي. وكذلك تطوير تصور واضح المعالم عن مستقبل المجموعة الكولونيالية بعد انتهاء نظامها، وتحوّله إلى نظام ديمقراطي يجمع بين أصحاب الوطن الأصليين وبين من أخذوه عنوة، في إطار يعرفه إنهاء الامتيازات الكولونيالية، والمساواة التامة، والنظام الديمقراطي الحقيقي في دولة مواطنة ديمقراطية، وتوزيع جديد للمصادر المادية والمعنوية، مثل علاقات القوة، والمؤسسات السياسية والدستورية. ومن الواضح أن هذه الرؤية تعدّ حقّ اللاجئين الفلسطينيين في العودة شرطًا أساسيًا، كما تعدّ الفلسطينيين المواطنين في إسرائيل جزءًا عضويًا من

الشعب الفلسطيني، ومشروعه الوطني، ومستقبله السياسي.

في الوقت ذاته، يترتب على رؤية الصراع الكولونيالي عنصرٌ آخر، يصعب جداً على المستعمر التعامل معه، وبخاصةً إذا كنا نتحدث عن حركة استيطانية حديثة ومستمرّة كالحركة الصهيونية؛ ففي اعتقادي لن يتسنى لمشروع تحرر وطني فلسطيني النجاح من دون تقديم تصور إنساني واضح عن المجموعة الكولونيالية، يضمن حقوقها بوصفها مجموعة قومية في الوطن الجديد.

وقد يسأل البعض: كيف يختلف هذا التصور إذا عدنا للقول إن المجموعة اليهودية في فلسطين هي مجموعة قومية، ويطلب من المستعمر تقديم تصور إنساني عن مستقبلها؟ لذلك يجدر التشديد أن التصور الذي نتحدث عنه هنا هو عن مجموعة قومية؛ بعد التخلّص من النظام الكولونيالي، أي من الصهيونية، ومن الامتيازات التي تمنحها للمستوطن على حساب أصحاب الأرض الأصليين، لكنّ براديعم الصراع القومي يرى أن الحركة الصهيونية حركة قومية ولا يتعامل مع طبيعتها الجوهرية التي هي الطبيعة الكولونيالية الاستيطانية.

في اعتقادنا، يُعدّ تقديم تصوّر إنساني واضح عن المجموعة الكولونيالية شرطاً من شروط نجاح المشروع الوطني الفلسطيني؛ لأسباب عديدة نذكر منها اثنين مهمّين؛ الأول، هو أن المشروع الوطني الفلسطيني الجديد يجب أن يعتمد أساساً أخلاقية واضحة؛ لأن الجانب الأخلاقي، في نهاية الأمر، يزود المشروع الوطني بالمناعة الأخلاقية التي يحتاج إليها كل مشروع تحرري، وبخاصة في أجواء الصراع المستديم، والمقاومة المستمرة التي يتطلبها نجاح المشروع. الثاني، متعلق بالأول لأسباب أدائية؛ ذاك أن مشروعاً أخلاقياً يستطيع استقطاب أفراد وجماعات وقوى سياسية مناهضة للصهيونية في الطرف اليهودي؛ لكي تشارك في إنجاح المشروع الوطني الفلسطيني الجديد الذي يقمّ هذا التصور.

على المشروع الوطني الفلسطيني الجديد، بطبيعة الحال، أن يحدّد - في ما يتعلق بمستقبل اليهود في فلسطين - أهداف الصراع مع الصهيونية بوصفها حركة كولونيالية استيطانية. نعتقد أن المشروع الوطني الفلسطيني الجديد يجب أن يأخذ منحى مشروع تحرري، يؤدي إلى الانتصار على الصهيونية، وليس إلى "حلّ الوسط التاريخي" الذي يضمن الاعتراف المتبادل بين دولة فلسطين والدولة الصهيونية. بيد أن هذا الحلّ الذي يعتمد

التقسيم لم يعد ممكناً في ظروف علاقات القوة القائمة، ويبدو أن لم يكن هذا الحل ممكناً في أي لحظة؛ لأسباب يتعلق معظمها بالمطالب الإسرائيلية بالاعتراف بشرعية مشروع الصهيونية الاستيطاني في فلسطين. لذلك، بحسب منطق هذه الورقة، يجب أن يُعرّف الانتصار على الصهيونية.

ثالثاً: هنالك نقاش ظاهرٌ وآخر مستترٌ عن الصهيونية بوصفها مشروعاً كولونياً استيطانياً، هل انتصرت أو فشلت؟ إن هذا النقاش النظري مهمٌ في إطار التصوّر المستقبلي عن المشروع الوطني الفلسطيني. يقسم البعض، في دراسات الكولونالية الاستيطانية، المشاريع الاستيطانية إلى قطبين: الأول، هو قطب المشاريع المنتصرة، ويشمل هذا القطب المشاريع الاستيطانية في أستراليا وأميركا وكندا وبعض دول أميركا اللاتينية. أما القطب الثاني فهو قطب المشاريع الاستيطانية المنهزمة، في جنوب أفريقيا والجزائر مثلاً.

أين يقع المشروع الصهيوني من هذين القطبين؟ هناك إجابات مختلفة، كأن يقال، مثلاً، إنه ناجح داخل حدود الـ 1948، لكنه متعثر في الأراضي المحتلة عام 1967. وتُقدّم مؤشراتٍ سياسية، وعسكرية، واقتصادية، كدلائل على نجاح المشروع. من تلك المؤشرات، مثلاً، فائض القوّة العسكريّة، والعلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، وعدد الدول التي تعترف بإسرائيل، والمؤشرات الاقتصادية والتكنولوجية، وغيرها.

ليس هناك من يعتقد أن المشروع الصهيوني قد هُزم، ولكن من المهم ملاحظة ازدياد آراء، في داخل إسرائيل ذاتها، تشكك في نجاح المشروع المستقبلي، بل في استمراره؛ إذ إن نجاحه، بحسب بعض الآراء الإسرائيلية، يعني استمرار إسرائيل دولةً يهوديةً في الأساس، أو يهوديةً ديمقراطيةً، كما يراها بعض الإسرائيليّين.

وفي ظلّنا أن المشروع الصهيوني لا يقع في واحد من هذين القطبين، بل هو يقع بين هذين القطبين؛ فمن غير الصحيح أن يُعدّ المشروع الصهيوني مشروعاً منتصراً على الرغم من أن بعض قادته يتصرفون على هذا الأساس، ويتحدثون لغة المنتصرين، وعلى الرغم من أن بعض القيادات الفلسطينية تتصرف على أساس هذه الفرضية. لم يحظّ المشروع الصهيوني بشرعية من أصحاب الوطن الأصليين، ولا حتى من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل نفسها. فهم، بحفاظهم على الرواية الفلسطينية، واقتناعهم العميق بعدالة القضية الفلسطينية، لم يُضفوا شرعيتهم على المشروع الصهيوني، بدليل معارضتهم الشديدة ليهودية دولة إسرائيل، وبدليل

موقفهم الحازم الذي حث قيادة السلطة الفلسطينية على الامتناع عن الاعتراف بإسرائيل بوصفها دولةً يهوديةً. كذلك لم تحظ الدولة التي يمثلها المشروع الصهيوني بشرعية الشعوب العربية، على الرغم من العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وبعض الحكومات العربية. وإضافة إلى ذلك يزداد التساؤل، في أوساط دولية عديدة، وبخاصة بين المثقفين والأكاديميين والشباب، عن المشروع الإسرائيلي وطبيعته، في وقت أخذ فيه الدور الإمبراطوري للولايات المتحدة يتراجع.

يشبه وضع إسرائيل، من ناحية نجاحاتها بوصفها دولةً، وهزيمتها من ناحية الحصول على الشرعية من الشعب الأصلي وشعوب المنطقة وكثير من شعوب العالم الثالث، وضع جنوب أفريقيا قبل نهاية نظام الأبارتهيد؛ إذ كانت دولة جنوب أفريقيا قويةً عسكرياً، وناجحةً اقتصادياً.

يشبه العمق الأفريقي والعالم الثالث، كذلك، الوضع الفلسطيني بعمقه العربي والعالم - ثالثي. كان هناك أثر عميق للمقاطعة الدولية في فترة الأبارتهيد الأخيرة؛ إذ إنها أضعفت الاقتصاد، ومن المؤكد أنها أثارت سؤال الشرعية دولياً، غير أن التشابه مع وضع جنوب أفريقيا إبان فترة الأبارتهيد لا يشمل التضامن الدولي، ولا الموقف الدولي من الأبارتهيد مقارنةً بموقفه من الصهيونية.

لقد فشلنا، فلسطينياً وعربياً، في هزيمة المشروع الصهيوني، وفشلنا، أيضاً، في عرض المشروع الصهيوني، كما هو، مشروعاً كولونياً استيطانياً استعلائياً، تُعدّ المواقف الكولونالية فيه تجاه الشعب الأصلي، من دونية وقولبة ووصم بالإرهاب، جزءاً مركزياً من منظومته الفكرية والتبريرية. كما يشكل العنف، تاريخياً وحاضراً، جزءاً مركزياً من المشروع بوصفه مشروعاً مستمراً. ومن مهمّات المشروع الوطني الفلسطيني الجديد التركيز على الصهيونية، والعمل على دراسة جوانبها الكولونالية الاستيطانية وكشفها، وفضح طبيعة العنف المستشرية فيها وفي النظم التبريرية التي تستعملها. لذلك؛ إن إحدى المهمات الفلسطينية، بموازرة القوى العربية والعالمية التقدمية، هي تأطير الصهيونية في مكانها الصحيح، سياسياً وفكرياً وأكاديمياً، أي في الإطار الكولونيالي الاستيطاني.

رابعاً: الصهيونية ليست الأبارتهيد، ولا يجب أن نشبّها بنظام الأبارتهيد. الصهيونية نظام هو، في عمقه وتبعاته على أصحاب الأرض الأصليين، أسوأ من الأبارتهيد، ويجب أن يسمى باسمه الحقيقي. نحن نقترح الاسم البسيط "النظام الصهيوني"، ونقترح تسمية دولة إسرائيل بـ "الدولة الصهيونية"، تماماً كما أن "نظام الأبارتهيد" كان هو الاسم الذي أطلقه الجنوب - أفريقي الأبيض نفسه، وليس الجنوب - أفريقي الأسود، على نظام الفصل العنصري.

لكن لماذا نقول إن الصهيونية أسوأ من نظام الفصل العنصري؟ لعدة أسباب؛ يجتمع جُلّها في الصفات الخاصة بالصهيونية، نذكر منها اثنتين:

1. أن الصهيونية، إضافةً إلى جوهرها بوصفها حركةً كولونياً استيطانيةً، هي حركة قومية، وليست حركة تحرر قومي؛ إذ إنها لم تقع تحت أي احتلال بوصفها جماعة قومية في مساحة معرفّة، بل إنها طوّرت وعياً قومياً يبحث عن وطن ليستلبه، وعياً قومياً يهودياً تركز أخيراً، بعد اقتراحه أوطاناً مختلفة ليستوطنها، في فلسطين التي كانت هي هدف الاستلاب.

• وما يزيد الصهيونية خطراً، وهو ما يهمننا في هذا الخصوص، أن الصهيونية لم تكن لتحقيق مبتغى حركة قومية، بقيام دولة قومية، من دون كونها حركة كولونياً استيطانية استلابية. إن الجمع بين الكولونالية والجانب القومي لا يقلل من خطر الصهيونية، بل، على العكس، يزيد من خطرها، وبخاصّة إذا أضفنا إلى ذلك أن الصهيونية هي حركة تعتمد على الاستثنائية القومية، أي أن الدولة التي ابتغت الحركة الصهيونية إقامتها هي دولة لليهود فقط، مع ما يترتب على ذلك من سياسات صهيونية.

2. أما الصفة الثانية فهي أن في الصهيونية مركّباً دينياً، ظاهراً وكامناً؛ فالصهيونية في الواقع تمثّل، إضافةً إلى جوهرها الكولونالي، حركةً يمتزج فيها الديني بالقومي، بحيث إنها تشدد على القومية اليهودية مع كونها، في الوقت ذاته، مذهباً دينياً، وهي القومية الوحيدة المعترف بها في إسرائيل. فإسرائيل الرسمية لا تعترف بالقومية الإسرائيلية، بحسب قرارات المحكمة الإسرائيلية العليا، ولا تعترف، من باب أولى، بالقومية العربية فيها.

• ولمزج الدين بالقومية نتائج شديدة الخطر؛ إذ إن المركب الديني يستحضر إلى هذا الصراع مركبات تتعدى كونه صراعاً كولونياً، ويزوّد الجانب الديني أسساً تبريرية دينية للعنف النابع من المشروع الكولونيالي. وعندما يُبرّر العنف دينياً فإن حدوده تتسع بحسب اتساع دائرة التفسيرات الدينية. وقد لاحظنا عدداً من التفسيرات التي تعتمد على التعاليم اليهودية باستعمال العنف الشديد. وكما في أديان أخرى فإن في الدين اليهودي مجالاً واسعاً للتفسيرات التي تحث على العنف. وعندما يدخل المبرر الديني فهو يأخذ مكان الأخلاق التي تحتاج إلى تبريرات قابلة للنقاش. إن هذا المزيج الديني بالقومي يمتزج، أيضاً، بعنصر ثالث، بالكولونيالية الاستيطانية ذاتها؛ إذ إنه يعطي تبريراً دينياً كان ظاهراً منذ بدء الصهيونية، يشرعن أفعالها وممارساتها حتى داخل القوى العلمانية، على أساس أن الله وعد اليهود بأرض إسرائيل. لذلك؛ إن "عودتهم" إليها، بعد طول غياب، هي تحقّق وعد إلهي. والخطر العميق في هذا المركب هو أن هذا المزج يغدو تبريراً قابلاً للتصديق أيضاً؛ بسبب العلاقة الثقافية الدينية بين فلسطين والديانة اليهودية. بناءً عليه؛ إن جذور التصديق الأعمى للمقولة الزاعمة أن الصهيونية كذّبت كذبةً وصدّقتها اليهود الصهاينة، تتبدّى في هذا الامتزاج. أضف إلى ذلك أن التبريرات الدينية، بطبيعة الحال، لا تعتمد المنطق كما يعرفه الإنسان العادي.

خامساً: هناك بعض التساؤلات مثل: ماذا توجب هذه المقولات بخصوص ما نتوخاه في المشروع الوطني الفلسطيني المستقبلي؟ إذا كنا على اقتناع بأن المشروع الصهيوني هو مشروع كولونيالي استيطاني، يستهدف الوطن الفلسطيني كله أو جزءاً منه، وبأنه مشروع استعلائي اقتلاعي، لن يقبل الشعب الفلسطيني بشرعيته، ولا يستطيع العالم العربي، بشعوبه المختلفة، الاعتراف بشرعية استلابه لفلسطين؛ فلماذا، إذاً، لا نعرّف أهداف المشروع الوطني الجديد بوصفه مشروع تحرر وطني، يبني الإنسان الفلسطيني، والمجتمع الفلسطيني، ويحرره من الكولونيالية؟ إذا كان الأمر كذلك فهل نستطيع، فعلاً، أن نصوغ مشروعاً تحررياً للشعب الفلسطيني من الكولونيالية الاستيطانية، من دون أن نطوّر، أولاً، تصوّراً جديداً عن العلاقة بين الشعب المتحرر من الكولونيالية الاستيطانية بوصفه ضحية لها، وبين من سيتحرر من الصهيونية إذا كان بالإمكان هزيمتها؟

ما يترتب على قبول هذه المنظومة لفهم الصراع هو التزام مشروع تحرري طويل المدى، يعرّف أهدافه طويلة المدى، وإستراتيجياته لدعم صمود الشعب الفلسطيني، وبناء وعيه الجديد، ومؤسساته السياسية الوطنية المتّسقة مع هذا الوعي. مشروع يعمل على تحديد أهداف التحرر الوطني الذي يركّز على تحرر الإنسان الفلسطيني من الكولونيالية، بهزيمة النظام الصهيوني، كما تمّت هزيمة نظام الأبارتهيد. ويستدعي ذلك مشروعاً يعتمد القيم الإنسانية والديمقراطية، ويقبل الآخر تحت سقف الديمقراطية، ويكون نقيضاً للصهيونية التي تعتمد الاستثناء والعنف والاستعلاء. ويتطلب ذلك التخلص، نهائياً، من التفكير الفلسطيني في النموذج الجزائري المنتصر، وتبني نموذجٍ منتصرٍ آخر، هو النموذج الجنوب أفريقي؛ لملاءمته للواقع الفلسطيني وواقع الصراع مع الصهيونية.

لكنّ ذلك يتطلب نقاشاً فلسطينياً وعربياً وعالمياً مستفيضاً؛ من أجل قبول بعض مركبات هذا التصوّر، ودحض مركبات أخرى، والعمل على صوغ مشروع يشترك الشعب الفلسطيني في نقاشه.